● أخبار قصيرة

باكستان.. حزب تحريك انصاف يطالب باستقالة رئيس لجنة الإنتخابات

طالب المتحدث باسم حزب "تحريك انصاف" باستقالة رئيس لجنة الانتخابات ورئيس القضاء الباكستاني، ردا على افشاءات المفوض راولبندي حول التزوير في الانتخابات الباكستانية.

وكان رئيس لجنة الانتخابات ورئيس القضاء في باكستان قد وصفا أي تصريحات حول التزوير بأنها "بلا أساس" من قبل.

ووفقا لتقارير "داون نيوز" قال المتحدث إن اعتراف هذا المسؤول الانتخابي يؤكد موقف حزب تحريك انصاف بشأن كيفية "سرقة" الأصوات والكشف عن الشخصيات الحقيقية المتورطة في التزوير خلال الانتخابات.

وأشار المتحدث إلى أن المفوض راولبندي اعترف بأن فوز المرشحين المستقلين الذين كانوا متصدرين بأكثر من ٧٠ ألف صوت تحول إلى هزيمة بوضع أصوات مزورة.

المحكمة العليا في ايطاليا تجرم تسليم المهاجرين لخفر السواحل الليبي

قررت المحكمة العليا الإيطالية، أن نقل وتسليم المهاجرين إلى خفر السواحل الليبي يشكل جريمة جنائية. وقد حكمت المحكمة أن مدن هذا البلد شمال إفريقيا لا يمكن اعتبارها ملاذات آمنة للاجئين.

وبهذا اعتبرت المحكمة العليا الإيطالية نقل المهاجرين الذين تم إنقاذهم في البحر الأبيض المتوسط إلى خفر السواحل الليبي جريمة وغير قانونية. وجاء في الحكم أنه إذا تم تسليم المهاجرين على متن قوارب تم جمعها من قبل سفن تجارية أو صيد أو غيرها في وسط البحر الأبيض المتوسط، لاحقاً لإعادتهم إلى هذا البلد الذي يشهد حربًا أهلية في شمال إفريقيا وتسليمهم للسلطات الليبية، فإن هذا يُعتبر جريمة وكذلك ترك الأطفال الصغار أو العاجزين في ظروف خطرة وترك وتسليم اللاجئين بشكل تعسفي.

أفغانستان.. طالبان ترد على بيان مؤتمر ميونيخ

قال "ذبيح الله مجاهد" المتحدث باسم حكومة طالبان رداً على البيان المشترك لـ١٢ دولة في مؤتمر ميونيخ الأمني: إن بعض الدول المشاركة في مؤتمر ميونيخ حصلت على معلومات خاطئة للغاية، ومصادر معلوماتهم غير دقيقة، أو أن بعض الدول أرادت عن قصد تقديم صورة مغلوطة عن أفغانستان.

وأضاف: أفغانستان لا تزال آمنة وحرة وفي سلام وهدوء، وقد تم تأمين سبل العيش والأمن الشخصي والمالي للمواطنين باعتبارها أهم الحقوق، كما يجري متابعة كافة القضايا القانونية بحزم. وقد زادت المساعدات والتعاون الشعبي إلى حد كبير، والوضع الاقتصادي للمواطنين في تحسن بطيء.

في ظل التشابه الفكري التاريخي

لماذا يدعم الغرب الإستعماري الكيان الصهيوني في حربه الإبادية على الشعب الفلسطيني؟

الوفاق/ في أواخر الشهر الماضي، حكمت محكمة العدل الدولية بأنه "من المحتمل" أن الكيان الصهيوني يرتكب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في غزة. ورداً على القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا، أمرت المحكمة الكيان الصهيوني بـ"منع ارتكاب جميع الأفعال" المخالفة لاتفاقية منع الإبادة الجماعية و"منع ومعاقبة التحريض المباشر والعلني على ارتكاب إبادة جماعية" ضد الفلسطينيين.

وأشارت محكمة العدل الدولية إلى العديد من التصريحات الإبادية واللاإنسانية التي أدلى بها كبار المسؤولين الصهاينة، بمن فيهم رئيس ورئيس وزراء العدو.

يضع قرار محكمة العدل الدولية الكيان الصهيوني مباشرة في صف مجتمعات المستوطنين الاستعمارية البيضاء الإبادية. وعلى الرغم من أن هذا البلد شمال إفريقيا لا يمكن اعتباره ملاذات آمنة للاجئين.

> يضع قرار محكمة العدل الدولية الكيان الصهيوني مباشرة في صف مجتمعات المستوطنين الاستعمارية البيضاء الإبادية

إنها تحقيق متأخر في الفظائع التي مارستها الصهيونية والمستعمرة اليهودية على الشعب الفلسطيني منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، وما هو أكثر فظاعة، كما جادلت جنوب أفريقيا في قضيتها، منذ عام ١٩٤٨، وليس فقط منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣.

اتهامات تاريخية

بينما اتهم الفلسطينيون الكيان الصهيوني بالتطهير العرقي منذ عام ١٩٤٨ فصاعدًا، اتهم السياسيون الصهاينة والعلماء الصهاينة أيضًا بارتكاب إبادة عرقية وإبادة سياسية و"إبادة اجتماعية" ضد الشعب الفلسطيني.

أما بالنسبة للإبادة الجماعية، فلم تكن القضية الجنوب أفريقية الأخيرة هي المرة الأولى التي يتم فيها توجيه مثل هذا الاتهام. بعد فترة وجيزة من مجازر صبرا وشاتيلا في سبتمبر ١٩٨٢، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا يدين المجازر باعتبارها "عمل إبادة جماعية"، حيث دعم ١٢٣ دولة القرار بشكل ساحق مع ٢٢ امتناعًا فقط دون أصوات معارضة. رفضت مستعمرات المستوطنين البيض في الولايات المتحدة وكندا مصطلح "الإبادة الجماعية" وامتنعت عن التصويت. كذلك فعلت مستعمرات المستوطنين البيض في أستراليا ونيوزيلندا والبلدان الأوروبية الاستعمارية بما في ذلك بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا، من بين آخرين. وعلى النقيض من ذلك، أعلن الاتحاد السوفيتي: "الكلمة التي تصف ما يفعله الكيان الصهيوني على الأرض اللبنانية هي الإبادة الجماعية. إن هدفها هو تدمير الفلسطينيين كأمة".

في أوائل عام ١٩٨٣، أوصت لجنة دولية مستقلة مؤلفة من قضاة دوليين يحققون في جرائم الكيان الصهيوني في لبنان أيضًا بأنه "يجب تصميم أو إنشاء هيئة دولية مختصة لتوضيح مفهوم الإبادة الجماعية فيما يتعلق بالسياسات والممارسات الصهيونية تجاه الشعب الفلسطيني".

منذ بدء تحويل الكيان الصهيوني لقطاع غزة إلى معسكر اعتقال في عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ وسجن أكثر من مليوني فلسطيني داخله، أصبحت اتهامات الكيان الصهيوني بأنها إبادة شائعة في كل مكان. بصرف النظر عن الفلسطينيين أنفسهم، وصف الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز على سبيل المثال قصف الكيان الصهيوني لغزة في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بأنه "إبادة جماعية". وفي أعقاب قتل الكيان الصهيوني لأكثر من ٢٢٠٠ فلسطيني في حربه على غزة في عام ٢٠١٤، اتهمه كل من الرئيس البوليفي إيفو موراليس وعشرات "الناجين من الهولوكوست" ومئات "أحفاد الناجين من الهولوكوست" بالإبادة الجماعية.

الإستعمار الأوروبي والإبادة الجماعية

منذ عام ٢٠٠٨ على الأقل، اتهم علماء دوليون الكيان الصهيوني بالإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في المجلات العلمية للفظائع المرتكبة في عام ١٩٤٨ وما بعده. و في الواقع، حتى العلماء الأوروبيون والأمريكيون البارزون ساهموا بنشاط في إخفاء الممارسات الإبادية للمستوطنين البيض. أكدت الفيلسوفة الألمانية الأمريكية البارزة هانا أرندت في عام ١٩٥١ أن استعمار الإنجليز لأمريكا وأستراليا، القارتين "بدون ثقافة أو تاريخ خاص بهما"، شهدا "فترات تصفية قاسية نسبيًا بسبب الضعف العددي للسكان الأصليين".

غالبًا ما ترافق الإبادة الجماعية الاستعمار الأوروبي الأبيض للمستوطنين حول العالم. يملأ أرشيف الفكر الاستعماري الأوروبي التبريرات لإبادة السكان الأصليين لجرأتهم على مقاومة سرقة المستوطنين البيض لأراضيهم. وهذا هو الحال على وجه الخصوص عندما واجه المستوطنون البيض مقاومة على "الحدود" لمستعمراتهم، سواء في الأمريكتين أو أستراليا. و يشار إليها باسم "الانتقام" أو، في حالة الكيان الصهيوني ومناصريها الغربيين، "الرد بالمثل"، تظل الحملات القاتلة للمستوطنين ضد السكان الأصليين هي الحجر الأساس للأخلاق الغربية. فهم يرون هجوم السكان الأصليين على مستعمريهم الاستعماريين بمثابة بداية العنف وليس كرد فعل دفاعي على الاستعمار والقمع الاستعماري. و حافظت الحكومات الغربية على هذا الموقف، كما يتضح من دعمها الحازم للحرب الإبادية للكيان الصهيوني. ويشمل ذلك التبريرات المقدمة لإبادة الشعب الفلسطيني من قبل الصحافة الغربية السائدة ومراقبة أي رأي، ولا سيما العلمي، الذي يدين فظائع الكيان الصهيوني كجزء من الطبيعة العنصرية والإبادية للصهيونية. نفسها الجمعية العامة للأمم المتحدة قد حكمت على الصهيونية كذلك في عام ١٩٧٥ عندما عرّفتها رسميًا بأنها "شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري".

لحظة تاريخية

إن تأييد ١٥٣ دولة لقرار الجمعية العامة الأخير الداعي إلى وقف إطلاق النار مقابل معارضة ١٠ دول فقط (بما في ذلك الكيان الصهيوني والولايات المتحدة)، ودعم ١٤ من ١٥ قاضيًا دائمًا في محكمة العدل الدولية لقرارها، ليس مجرد حادث. لقد كان هذا الإجماع الدولي عبارة عن مواجهة بين معسكرين متعارضين: أقلية من القوى الإمبريالية البيضاء المتفوقة عرقياً، محافظين وليبراليين على حد سواء، بما في ذلك الليبراليين غير البيض رمزيًا، الذين يدعمون إبادة الفلسطينيين وأغلبية شعوب العالم الذين لا يفهمون الكيان الصهيوني على أنها مستعمرة استيطانية أوروبية إبادية، يدعمها بلدان استعمارية بيضاء حالية وسابقة، معارضة لهم.

تاريخ عنصري

كجزء من هيمنتهم على السكان الأصليين الذين غصبوا أراضيهم، اعتمدت مستعمرات المستوطنين البيض دائمًا سياسة هجرة خاصة بالبيض فقط. طُبّقت سياسة "أستراليا البيضاء" المتعلقة بالهجرة، التي تم تقديمها في عام ١٩٠١، بشكل صارم حتى عام ١٩٧٣. لم يتم إلغاء سياسة الهجرة البيضاء فقط في نيوزيلندا، التي تم تقديمها في عام ١٩٤٧، إلا في عام ١٩٨٧ (على الرغم من تعديلها في عام ١٩٧٤). استمرت السياسة العنصرية الصريحة للهجرة في كندا حتى عام ١٩٦٢. استمرت السياسة العنصرية المتحيزة للهجرة في جنوب أفريقيا حتى سقوط الفصل العنصري في عام ١٩٩٤.

أصبح الفهم العنصري الأبيض للجمهورية الأمريكية قانونًا في عام ١٧٩٠ في أول قانون للتجنيس، الذي قيد حق المواطنة على أي "شخص أبيض حر" مقيم في البلاد لمدة عامين وأطفالهم دون سن ٢١ عامًا. وقد تمت مكملة ذلك بسياسات الهجرة التي توجت بقانون الاستبعاد الصيني العنصري لعام ١٨٨٢ (ألغي جزئيًا في عام ١٩٤٣)، الذي استبعد معظم الآسيويين (بما في ذلك الهنود واليابانيين) ولم يتم إلغاؤه بالكامل حتى عام ١٩٦٥.

إن سن الكيان الصهيوني لقانون العودة في عام ١٩٥٠، والذي يسمح لليهود في أي مكان في العالم بالهجرة إلى الكيان الصهيوني والحصول على المواطنة - وهو حق تمنعه من الشعب الفلسطيني الأصلي الذي طردته والذين يفترض بهؤلاء اليهود أن يحلوا محلهم - من نفس الترتيب.

المحافظون البيض والليبراليون الغربيون المهيمنون، بما في ذلك الصحافة الليبرالية الغربية وإدارات الجامعات، دعموا دائمًا هذه الأنظمة الاستعمارية المستوطنة البيضاء وسياساتها تجاه الشعوب الأصلية. وتضم هذه المؤسسات الآن أشخاصاً من أصول عرقية متنوعة يرددون الخط الليبرالي الأبيض بشأن الكيان الصهيوني. عندما نشأت خلافات بينهم، كانت في الغالب حول أفضل طريقة للقضاء على تهديد السكان الأصليين وحول مستوى القسوة الواجب إظهارها تجاههم.

وما زالت هناك مناقشات جارية اليوم حول مصير الفلسطينيين وأفضل طريقة لهزيمة نضالهم مع الحفاظ على التفوق العرقي اليهودي في مستعمرة المستوطنين اليهود. وتتسم هذه المناقشات عادةً بدعوات "للسلام" و "عدم العنف" وإنهاء "الأزمة الإنسانية" في غزة. وتقودها الصحافة الليبرالية البيضاء والأكاديميون ومسؤولو الجامعات الليبراليون البيض، إلى جانب التابعين لهم من غير البيض، بما في ذلك في جامعة كولومبيا الخاصة.

وما يوضح كل هذا هو أن العالم اليوم منقسم بين معسكرين متعارضين: أقلية من القوى الإمبريالية البيضاء العنصرية "المتفوقة"، محافظين وليبراليين على حد سواء، بمن فيهم الليبراليون غير البيض رمزيًا، الذين يدعمون إبادة الفلسطينيين، وأغلبية شعوب العالم الذين ليسوا كذلك.

> يملأ أرشيف الفكر الاستعماري الأوروبي التبريرات لإبادة السكان الأصليين لجرأتهم على مقاومة سرقة المستوطنين البيض لأراضيهم